

## بيئة

صراع مصالح في كسروان:  
المرامل خطيرة... كما شغف الرمول

## هديك فرفور

منذ نحو شهر، بدأ أصحاب شاحنات نقل الرمل احتجاجاتهم رفضاً لقرار وزير الداخلية والبلديات، نهاد المشنوق (الصورة)، وقف تراخيص المرامل في منطقة كسروان. آخر هذه الاحتجاجات كانت يوم الخميس الماضي، عندما عمد هؤلاء إلى إقفال طريق عام ذوق مصبح احتجاجاً على ما سمّوه «الاستقواء على أهل كسروان»، في إشارة إلى استنسابية القرارات المتعلقة بتراخيص المرامل، رافضين «اللعبة المناطقية» على حد تعبيرهم، التي يُترجمها القرار.

غالبية المحتجين، هم أصحاب شاحنات ينقلون الرمل من منطقة ميروبا الكسروانية، يسأل أحدهم: «لماذا تُمنع من نقل رمل ميروبا في حين أن بقية التراخيص جارية في المناطق الأخرى؟ ماذا عن شغف الرمول عند نهر الكلب؟ أين القرارات الحريصة على البيئة هناك؟»، وبحسب رواية هؤلاء، فإن الهدف من قرار المشنوق، هو تحقيق منفعة لجهاد العرب، صاحب المحطة المقامة عند مجرى نهر الكلب لشغف رمول البحر «بحيث يؤمن هو كمية وافرة من الرمل كي يحتكر السوق ويسدّ، وحده، حاجات مجابل الباطون».

يقول رئيس نقابة أصحاب الشاحنات شفيق القسيس إن المعنيين بالإضراب «هم أصحاب ورش المرامل أكثر من أصحاب الشاحنات»، لافتاً إلى أن غضب هؤلاء يكمن «في عدم إعطائهم التراخيص لنقل الرمال من ميروبا دون غيرهم الذين يُسمح لهم ذلك». من جهته يقول عضو المجلس البلدي في بلدية ميروبا جورج سعادة، إن هناك «فوضى تحكّم آلية عمل المرامل هناك، وهي تحتاج فعلياً إلى تنظيم»، لافتاً إلى أن البلدية «ليست ضد أهالي المنطقة الذين يعملون في هذا المجال، ولكن ضمن شروط، وعلى الدولة أن تنظم هذا الواقع الذي لا يقتصر على ميروبا فقط».

يقول بعض المحتجين إن بحوزتهم تراخيص كانت تسمح لهم مزاوله أعمالهم، إلا أن هذه التراخيص التي جُمّدت بفعل قرار المشنوق، هي نفسها «غير شرعية وغير قانونية وغير بيئية البتة»، على حدّ تعبير الناشط البيئي روجيه حدّاد. يقول الأخير إن الرخصة القانونية الوحيدة التي تصلح كي يباشر صاحب الرخصة عمله تكون صادرة عن المجلس الوطني للمقالع والكسارات، حيث مركزه وزارة البيئة، لافتاً إلى أن «مرسوم تنظيم المقالع والكسارات والمرامل ينص على شروط صعبة وحازمة ومحددة، لا يلتزمها أحد ممن يعمل في هذا المجال». ينطلق حدّاد من هذه النقطة ليشير إلى أن «الشروط التي تنص عليها القوانين تتنافى والهدف الربحي الهائل الذي تجنيه المرامل، لذلك لا أحد مخوّل الحصول على هذه التراخيص»، ومضيفاً: «يجري إعطاء تراخيص عشوائية وعبثية تصدر عن جهات غير معنية».

يرى حدّاد أن ما يقوم به أصحاب المرامل هو بمثابة «تعرية لغطاء نباتي يؤدي حكماً إلى تصحّر الأراضي وجعلها غير قابلة للزراع»، ويشرح: «يقومون بحفر يضاعف عشر مرات الحفر المسموح به في القانون، حتى يصلوا إلى مادة الدلغان التي تسبب عزل المياه، وبالتالي أي حديث عن إعادة تشجير غير ممكن».

يختم حدّاد بالقول إنه يجب أن تتوقف أعمال شغف الرمول والمرامل على حد سواء «إلا أنه لا تجوز المقارنة بين الضرر الذي يلحقه شغف الرمال بحجم الضرر الذي تلحقه آلية عمل المرامل التي تقطع الأشجار وتعمل على إلغاء الغطاء النباتي للكثير من المساحات، وعين دارة مثال على ذلك». ويضيف: «تبقى الأولى محكومة، إلى حد ما، بأطر قانونية معينة، فيما تعمل الثانية كلياً خارج القانون».



## الموجودات بالعملة الاجنبية تتراجم 265 مليون دولار

مصرف لبنان من الدين العام إلى أكثر من 35% وانخفاض حصة المصارف إلى 54,3%، فيما ارتفع الدين العام بقيمة 2,2 مليار دولار في نهاية آب 2015 مقارنة مع آب 2014. وهناك وجه آخر لهذا المشهد، إذ ارتفعت قيمة محفظة السندات في ميزانية مصرف لبنان إلى 26025 مليار ليرة، أو ما يوازي 17,26 مليار دولار. كذلك، تبين أن المصارف توظّف في الدين العام ما قيمته 37,5 مليار دولار وتسلف للمقطع الخاص ما قيمته 46,8 مليار دولار، إلا أن لديها ودائع لدى مصرف لبنان بقيمة 68,7 مليار دولار. هذا يعني أن مجمل تسليفاتها وتوظيفاتها في القطاع العام بات يوازي 106,12 مليار دولار، أي أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي، وما يوازي 68% من ودائعها. حجم الانكشاف على الدين السيادي بات كبيراً جداً، وبات الأمر يتطلب معالجة أكثر جدية تأخذ في الاعتبار مخاطر تركّز الدين السيادي في محافظ المصارف ومصرف لبنان أيضاً، الذي انغمس في التدخل لحمل الدين العام في محفظته في سياق محاولته التأثير في السوق لاستقطاب الدولارات وتحفيز ربحية المصارف... ما يثير سؤالاً أساسياً: هل استنفد مصرف لبنان هذه الإجراءات؟ هذا السؤال يعدّ محورياً في السوق اليوم حيث الكل يقفم تحليلاً واستنتاجات تغيب عنها الواقعية ويغلب عليها تعظيم مصرف لبنان وسياساته، لكن مصادر مطلعة تقول إن الإجابة عنه جاءت من باب الطلب على الدولار وخصوصاً أن أصحاب الكتلة المتنقلة من الودائع (HOT Money) ليسوا مشغولين بالتطبيع بل بالحفاظ على أموالهم.

تزامناً مع ارتفاع وتيرة الأزمة. في الواقع، إن المؤشرات واضحة للجميع وليست خافية على المعنيين في القطاع المصرفي والمالي. أبرزها مؤشر نمو الودائع في لبنان، وهو مؤشر أساسي لمنح السوق المعطيات الكافية عن قدرة المصارف على تمويل القطاع الخاص والدولة اللبنانية. الودائع نمت في نهاية آب 2015 بنسبة 3,17% من 150,22 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2014 إلى 155,87 مليار دولار في نهاية آب 2015. وبحسب جمعية مصارف لبنان، فإن معدلات الفائدة المثقلة على الودائع بالدولار تبلغ 3,17%، فيما معدلات الفائدة على الودائع بالليرة تبلغ 5,57%. وتتجاوز نسبة دولرة الودائع أكثر من 67%. هذه النتائج تشير إلى أن الناتج الصافي من حركة الودائع الخارجة والداخلية إلى القطاع المصرفي تكاد توازي النمو الإجمالي في كتلة الودائع أو أقل قليلاً، وبالتالي فإن الودائع نمت بصورة ذاتية أكثر منها من التدفقات الخارجية. وبما أن التمويل للقطاع الخاص وللدولة اللبنانية يعتمد كثيراً على هذه التدفقات الخارجية، فإن ضعفها قد يخلق مشاكل كثيرة يتلمّسها أصحاب الودائع الذين عمدوا إلى تحويل وداائعهم من الليرة إلى الدولار.

تزامن هذا الأمر مع ارتفاع حصة

### ارتفاع حصة مصرف لبنان من الدين العام إلى أكثر من 35%

الفاستدين. ويضيف مراد: «إن النيابة العامة تمثل الحق العام، ويقع في صلب مهماتها تقصي الجرائم والادعاء بحق مرتكبيها، فكيف إذا كان الأمر يتعلق بملف يقرّ الجميع بوجود الفساد فيه؟». يتهم مراد القاضي حمود أيضاً بتخليه عن واجباته بحماية المواطنين، إذ حصلت اعتداءات على المتظاهرين، سواء من مدنيين أو عسكريين. آخر هذه الاعتداءات، ما تعرض له ناشطون وناشطات من حملة «طلعت ريجتك» في ساحة النجمة، إذ اعتدى عليهم عندما كانوا يتناولون العشاء في أحد المطاعم هناك. هذا مثال على الانتهاكات الفاضحة التي تغاضت عنها النيابة العامة التمييزية، فضلاً عن تغاضيها عن الاعتقالات التعسفية التي حصلت من دون وجود إشارات قضائية. يتساءل مراد: «هل دور المدعي العام هو التفرج على هذه الأحداث فقط؟ وهل قضية الأمير السعودي تحتاج لعقد عشرات الاجتماعات، فيما مس كرامة وصحة المواطنين وانتهاك حقهم بال رأي والتعبير لا

### مصرف لبنان

أظهرت الميزانية نصف الشهرية لمصرف لبنان عن الفترة الممتدة بين 15 تشرين الأول و31 تشرين الأول أن الودائع الاجنبية سجّلت تراجمًا بقيمة 265.4 مليون دولار. والسبب هو الطلب المسجّل على الدولار في تلك الفترة واضطرار مصرف لبنان إلى التدخل بأنما للعملة الخضراء من أجل الحفاظ على معادلة تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار

### محمد وهبة

خلال الأيام الماضية كان المصرفيون يتهايمسون عن زيادة الطلب على الدولار فوق الحدود الاعتيادية، وقد كبدت مصرف لبنان تراجعاً في الموجودات بالعملة الاجنبية خلال 15 يوماً (المنتهية في 31 تشرين الأول) بقيمة 265,4 مليون دولار. بعضهم قال إن هذه الوثيرة من الطلب استمرّت ليومين فقط، ثم استطاع بعدها مصرف لبنان السيطرة عليه. آخرون قالوا إن الطلب على الدولار سببه تحويلات من الليرة إلى الدولار من دون تسجيل هروب ودائع من القطاع المصرفي. قلة فقط كانت تتحدّث عن هذا الطلب على الدولار بوصفه مؤشراً سلباً على خطورة الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان والمنطقة وترصد المودعين في المصارف للخروج في أي لحظة

### قضاء

## شكوى ضد المدعي العام للتمييز

### حسين مهدي

قبل التفيتش القضائي شكوى مقدمة ضد المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود، تتهمه «بالتقصير وإهمال القيام بواجب حماية اللبنانيين في هذه الظروف التي تمر بها البلاد». يقول مقدّم الشكوى المحامي هاني مراد إنه «قد بصار إلى استدعاء حمود في وقت لاحق، إذا سلكت هذه الشكوى مسارها الصحيح»، موضحاً أن هذه خطوة ستليها خطوات قانونية أخرى.

بلغت مراد في اتصال مع «الأخبار» إلى أن «المدعي العام التمييزي تخلّى عن مهماته خلال جميع الأحداث التي عصفت بالبلاد في الفترة الأخيرة»، فهو لم يتحرّك في مواجهة أزمة النفايات المتفاقمة، التي تعرّض لبنان لمخاطر بيئية وصحية مع ارتفاع خطر انتشار أمراض خطيرة ومعديّة بين القاطنين في البلاد، فعلى الرغم من تقديم إخبارات عدّة، إلا أن النيابة العامة التمييزية لم تستدع أحداً في نطاق واجبه لمحاسبة



مع التلامذة المنقطع عن الدراسة، الذين لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم النظامي، وشمل الاختبار 10 آلاف تلميذ. وقد أعدت كتب جديدة خضعت للتقييم من قبل المركز التربوي. تلفت خوري إلى أن نجاح الاختبار سيسمح في ما بعد باعتماده من وزارة التربية للتلامذة اللبنانيين. ولكن ماذا عن صحة رداء طباعة هذه الكتب؟ تجيب: «ليس صحيحاً، فنوعية الطباعة جيدة، واليونيسف هي من طبعتها وليس المركز التربوي». إلا أن مصادر متابعة تتداول أن هذا المشروع كلف كثيراً من دون أن يحقق الفائدة المرجوة منه، فيما ترى خوري أنّ «المشروع فريد من نوعه في الشرق الأوسط باعتراف الجهات المانحة»، نافية أن يكون لديها فكرة عن كلفة المشروع، فيما تتحدث المصادر عن كلفة تصل إلى 700 ألف دولار.

دولار، علماً بأن المعمل بقي قيد التشغيل بين أعوام 2009 و2013. لكن مهما تعددت الأسباب تبقى النتيجة واحدة: المعمل الذي افتتح عام 2008 بتمويل من الاتحاد الأوروبي وإشراف وزارتي البيئة والتنمية الإدارية، تاكلت تجهيزاته وتحول إلى مرتع للحيوانات الشاردة. أما المساحات الشاسعة المحيطة به، فقد تحولت إلى مكب عشوائي تلقى فيه نفايات البلدة، فيما اقتضى المشروع بأن يحول قسم منها إلى مطمر صحي للعوادم والباقي مساحات خضراء.